



دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة جامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي

د . مسعود عبد الحفيظ البديري

قسم المحاسبة / كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي

د . هدى مسعود البديري

قسم المحاسبة / كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي

ملخص

أن شيوع ظاهرة الفساد على الرغم من اختلافه من مكان إلى آخر بصوره وأشكاله وحجم انتشاره وأثره على مختلف نواحي الحياة، يعتبر من أهم أسباب الضعف الداخلي والخارجي للدول. ونتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم على النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

تتمحور مشكلة الدراسة حول قضايا الحوكمة ومكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري. وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات وآلياتها المتمثلة في (مجلس الإدارة- ولجنة المراجعة- المراجعة الداخلية- المراجعة الخارجية) في القضاء على الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي.

واستخدم الباحثان الاستبيان كوسيلة لتجميع البيانات اللازمة للجزء العملي وبلغ عدد المشاركين (50) من مراجعين وأعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي الذين يمارسون مهنة المحاسبة والمراجعة، وقد تم استرداد (46) استمارة استبانة صالحة لتحليل الاحصائي. وقد استخرج معامل الفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لاختبار ثبات المقياس حيث بلغ معامل الثبات (0.854)، حيث تم استخدام الإحصاء الوصفي للتعرف على إجابات المشاركين، والإحصاء الاستدلالي للإجابة على تساؤلات وفرضيات الدراسة وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وهو اختصار Statistical Package for Social Sciences.

وكشفت نتائج الدراسة أن مستويات آليات الحوكمة (مجلس الإدارة- ولجنة المراجعة- المراجعة الداخلية- المراجعة الخارجية) كانت جميعها مرتفعة المستوى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي، وأشارت الدراسة إلى أن هناك دوراً لحوكمة الشركات وآلياتها في مكافحة الفساد.

مفتاح الكلمات: مكافحة الفساد - آليات الحوكمة - مكافحة الفساد المالي والإداري.



1. المقدمة:

لقد واجهت مشكلة الفساد اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين وانفتحت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس أطر عمل مؤسسي، الغرض منه تطوير المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جديّة ومحددة ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل التنمية الاقتصادية.

إن ظاهرة الفساد المالي والإداري لا تقتصر في تداعياتها على ما تفرزه من سلبيات على قطاع معين من المجتمع، وإنما تمتد آثارها لتطال كافة أفراد المجتمع وقطاعاته، ذلك أن لها تأثير مباشر على اقتصاد الدولة باعتبارها تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية، إضافة إلى أنها تؤدي إلى اختلال الهيكل التركيبي للمجتمع، كما أنها تعمل على اعتياد لسلوكيات يرفضها كل مجتمع محافظ على ما بني عليه من قيم ومبادئ. (ازدهار، 2013)

والملاحظ أنه بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في العديد من الشركات العالمية في عقد التسعينات من القرن الماضي، والتي فجرها الفساد المالي وسوء الإدارة وافتقارها للرقابة والخبرة والمهارة، بالإضافة إلى نقص الشفافية وانعدام الأخلاق، حيث أدت هذه الأزمات والانهيّارات إلى تكبد كثير من المساهمين بخسائر مادية فادحة مما دفع العديد من المستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم حوكمة الشركات، وقد تزايد أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة؛ ونتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، وقد دفع ما تقدم إلى حتمية التدخل بحوكمة الشركات لينال اهتماما عالميا. (أبو زيد، 2009)

وليبيا على غرار العديد من دول العالم خاصة النامية منها تعاني من هذه الظاهرة الخطيرة. فمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية وغيره من المقاييس المعتمدة في قياس ظاهرة الفساد تبين أن ليبيا من بين الدول الأكثر فساداً في العالم. وكعلاج لهذه المشكلة فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بشكل دقيق حول قضايا الحوكمة ومكافحة الفساد.

1-1 مشكلة الدراسة:

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

"ما هو دور حوكمة الشركات في مكافحة ظاهرة الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي".

1-2 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي.
2. دراسة لظاهرة الفساد المالي والإداري والوقوف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى وجوده.
3. الوقوف على مفهوم وأهمية مدخل حوكمة الشركات وأهم مبادئه.
4. دراسة لآليات تطبيق حوكمة الشركات ودورها في القضاء على الفساد.
5. دراسة ميدانية بغرض استكشاف دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي.



1-3 أهمية الدراسة:

تستمد أهميتها من خطورة ظاهرة الفساد المالي والإداري ومن ضرورة مواجهته على كافة الأصعدة القانونية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية والثقافية.

4-1 فرضيات الدراسة:

ينص الفرض الرئيسي لهذه الدراسة في الآتي:

H0: "حوكمة الشركات ليس لها دور في مكافحة ظاهرة الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي".

ومن الفرض الرئيسي تنبثق الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: H0₁: مجلس الإدارة ليس له دور في مكافحة الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي.

الفرضية الفرعية الثانية: H0₂: لجنة المراجعة ليس لها دور في مكافحة الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي.

الفرضية الفرعية الثالثة: H0₃: المراجعة الداخلية ليس لها دور في مكافحة الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي.

الفرضية الفرعية الرابعة: H0₄: المراجعة الخارجية ليس لها دور في مكافحة الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي.

1-5 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الاستنباطي وبالاستقراء تم استخدام المراجع المكتبية والمقالات والدوريات المختلفة للوصول للإطار النظري للدراسة واستخلاص فروضها، ومن تم تطبيق الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي عن طريق الاستبيان لبيان مدى انطباق الاستنتاجات العملية مع الأطار النظري لاستخلاص النتائج النهائية.

1-6 خطة الدراسة:

- دراسة أبو زيد (2009) بعنوان: (دور الحوكمة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي من خلال تقييم كفاءة النظم المحاسبية بالتطبيق على بعض منظمات الأعمال).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي من خلال إجراء دراسة ميدانية للوقوف على مدى فعالية التطبيق الجيد لحوكمة الشركات في مواجهة ظاهرة الفساد المالي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الحوكمة تتبع أهميتها من كونها علاج ووقاء للشركات من التلاعب والغش المالي والفني والفساد الإداري والأزمات والإفلاس، كما توصلت الدراسة إلى أهمية وجود نموذج مقترح عن حوكمة الشركات من خلال مساعدة هيئات الإشراف والرقابة على أسواق الأوراق المالية على مدى التزام الشركة بمعايير المحاسبة والمراجعة والمبادئ الدولية لحوكمة الشركات، وتوضيح مقدرة الشركة على الاستمرار، إذ أن الشركة التي يكون فيها مستوى الحوكمة ضعيف تكون عرضة للإفلاس.

- دراسة بوزيد وآخرون (2012) بعنوان: (الفساد الإداري والمالي وآليات مكافحته في الجزائر).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الفساد وخصائصه وأشكاله، وكذلك استعراض تطور مؤشر مدركاته وأهم آليات مكافحته في الجزائر وذلك بقصد لفت انتباه الجميع إلى خطر الفساد وضرورة توحيد الجهود





كافة لمواجهته بفعالية، وتوصلت الدراسة إلى أن محاربة ظاهرة الفساد الإداري والمالي تتم بالقضاء على مسبباتها، ومن المفيد القول أن توفر القوانين المحددة للعقوبات الملازمة لجرائم الفساد الإداري والمالي غير كاف لمحاربة الفساد الإداري والمالي، بل لابد من تحسين الظروف المادية لأفراد المجتمع والاهتمام بالجانب الأخلاقي والديني لهذه المسألة لتقليل احتمالات وقوعهم تحت إغراء الفساد.

- دراسة كبلان (2013) بعنوان: (أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات

المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي - دراسة ميدانية).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات وكذلك الوقوف على جودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها بمبادئ حوكمة الشركات، والتعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساعد على زيادة درجة جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

- دراسة محمد (2013) بعنوان: (الفساد المالي ودور معايير المراجعة العامة للرقابة المالية في العراق للحد منه - دراسة ميدانية).

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء دراسة مقارنة بين معايير المراجعة الحكومية لبعض الدول بهدف معرفة الثغرات الموجودة في معايير ديوان الرقابة وتقديم المقترحات لمعالجتها وتسهيل الضوء على الفساد المالي وعرض أسبابه وآثاره على المجتمع، والقيام بدراسة ميدانية لبيان دور معايير المراجعة الحكومية في الحد من الفساد وفق واقعه بالعراق، وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد يؤدي إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد وانخفاض الإيرادات الضريبية في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم الوطن والمواطنين من خلال توفير فرص عمل.

- دراسة (Daniela, 2014) بعنوان: (دور المراجعة الداخلية في كشف الغش ومنعه).

تهدف الدراسة إلى توضيح دور المراجع الداخلي في كشف عمليات الاحتيال المحتملة وتسهيل الضوء على أهمية المراجعة في منع ارتكاب عمليات الاحتيال في أي كيان اقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تقدم خدماتها إلى الإدارة والمجتمع ككل ابتداء من فرضية إن المراجعين ليس خصوم لكيان محدد ولكنها وظيفة لمساعدة الإدارة نحو الأفضل كونها تساعد الإدارة في اتخاذ قراراتها لتضمن السير العادي وكفاءة الأنشطة لخلق قيمة إضافية وتحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يرى الباحثان أن دراستهم الحالية اتفقت مع الدراسات السابقة في تناول موضوع حوكمة الشركات كمتغير أساسي في الدراسة، واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها خصصت لدراسة دور حوكمة الشركات في مكافحة ظاهرة الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي.

3. الجانب النظري:

3-1 الفساد المالي والإداري (تعريفه - أسبابه - مظاهره - آثاره)

يعتبر الفساد ظاهرة متعددة المظاهر ومعقدة وهو موجود في القطاع الحكومي أكثر منه في القطاع الخاص ويعود ذلك إلى تضافر جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والتنظيمية وكذلك الاجتماعية والثقافية. (بوزيد وآخرون، 2012) الأمر الذي ساهم في تعدد تعريفاته.



3-1-1 تعريف الفساد:

وردت العديد من التعاريف التي تهتم بموضوع الفساد لعل أهمها:

- أ- تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الفساد بأنه "سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة" كما عرفته بأنه "الخروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة". (تقرير مؤسسة العلوم الاجتماعية، 2001)
- ب- ويعرفه (Elliott-2008) بأنه سوء استخدام أطراف وأفراد عموميين للأدوار والموارد العمومية واستخدامها لأغراض غير مشروعة من النفوذ السياسي.
- ج- كما عرفته هيئة النزاهة العالمية بأنه الإخلال بشرف الوظيفة والقيم والمعتقدات التي يؤمن بها. (مجموعة البنك الدولي، 2008).
- د- الفساد هو ذلك السلوك الذي يسلكه العامة والخاصة والذي يفضي إلى أحداث الضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية وزيادة الأعباء على الموازنة العامة وضعف كفاءة الأداء الاقتصادي وسوء توزيع الموارد بقصد تحقيق منافع خاصة على حساب المصلحة العامة. (OECD, 2005)

3-1-2 أسباب ظهور الفساد المالي والإداري: (سليمان، 2009)

- تهميش دور المؤسسات الرقابية وقد تعاني من الفساد هي نفسها.
 - وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.
 - حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة، وغالبا ما يحدث هذا في حالة الحروب كما يحدث في ليبيا الآن بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
 - توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.
 - غياب الرادع الديني والقانوني والحاجة المادية.
 - فقدان المساءلة القانونية وضعف النظام القضائي وعدم أدائه لواجباته.
- إضافة إلى ما تقدم يمكن تحديد ثلاثة أبعاد لأسباب حدوث الفساد المالي والإداري وهي: (سليمان، 2009)

أولاً: البعد السياسي:

تتمثل أبعاد الفساد المالي والإداري بالإدارة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد، ولا تمتلك المبادرات لمكافحة، فانه حتى وإن أعلنت عن إصلاحات فإنها تبقى من قبيل العبث ومن ثمة يصبح وجود المصلحين بلا معنى، حيث تفتقر هذه القيادات إلى النزاهة في تحمل المسؤولية.

ثانياً: لبعد الاقتصادي:

يتمثل في البطالة وتدني الرواتب والأجور وتباين الدخل بشكل كبير وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام. فضلا عن غياب الفاعلية الاقتصادية في الدولة وكثر الصفقات التجارية المشبوهة أو الناتجة عن عمليات السمسرة وبالتالي يحتل الفساد المالي فيها حيزاً واسعاً.

ثالثاً: البعد الاجتماعي والأخلاقي:

يتجلى عندما يكون كل شيء يقاس بالمال، فيكون عندما يقوم موظف ما بواجب وظيفي مقابل ثمن، عند إجراء معاملة مع إدارات الدولة مقابل ثمن، والكلمة في وسائل الإعلام بثمن، وعندما يصبح كل شيء بثمن، فان





الفساد قد أضحى في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع وبذلك يكون المجتمع في هذا الحال قد ابتلى بما نسميه ثقافة الفساد، وعندما يكون الفساد من صلب ثقافة المجتمع صعب علاجه، فالفساد لا ينتج إلا مزيداً من الفساد.

3-1-3 مظاهر الفساد المالي والإداري: (سليمان، 2009)

في الجانب السياسي: يتجلى الفساد في الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان المشاركة في الحكم وفساد الحكام وسيطرة نظام الحكم على الاقتصاد وتقشي المحسوبية.

في الجانب المالي: يتمثل الفساد في الانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي والإداري في الدولة ومؤسساتها ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية سواء في القطاع العام أم الخاص.

وتتجسد مظاهر الفساد المالي بالرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي.

في الجانب الإداري: فإنه يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية التي تصدر عن الموظفين وعدم احترامهم للوقت وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار العمل وغيرها من المظاهر.

في الجانب الأخلاقي: يتمثل الفساد بالانحرافات الأخلاقية والسلوكية التي يقوم بها موظفي الدولة أو القطاع الخاص والمتعلقة بسلوكلهم الشخصي وتصرفاتهم المتمثلة باستغلال الوظيفة لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة وممارسة المحسوبية دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة عند تعيين الموظفين.

3-1-4 آثار الفساد المالي والإداري: (سليمان، 2009)

أن الفساد المالي والإداري تكلفة، وخاصة في الشركات العامة، حيث يتم الحصول على مكاسب مالية وامتنيازات أخرى على حساب المجتمع. وتتمثل تكاليف الفساد المالي والإداري في الزيادة المباشرة التي تطرأ على تكلفة المعاملة، ومن ثم على السعر الذي يدفعه المستهلك للسلعة أو المستفيد من الخدمات التي تقدمها الجهة التي تدفع الرشوة. أن الزيادة في التكلفة لا تعد بأي حال من الأحوال الجانب الأكثر خطورة من الجوانب الأخرى، فعندما يكون احتمال الحصول على مكاسب شخصية عنصراً من العناصر، فإنه يتحول بسرعة ليكون العنصر الأوحدهام في المعاملة، مع إزاحة عنصر التكلفة والنوعية، وموعد وكيفية التسليم، وجميع الاعتبارات القانونية الأخرى جانبا عند الموافقة على منح العقود. وينتج عن ذلك اختيار موردين غير مناسبين أو مقاولين غير ملائمين، بالإضافة إلى شراء سلع غير مناسبة؛ وبناءً على ذلك يتم إعطاء الأولوية للمشروعات الغير ضرورية على حساب الأولويات الوطنية الهامة بدون سبب سوى تمكن متخذي القرار الحكوميين من الحصول على رشاوى كبيرة وسريعة.

3-2- الحوكمة (تعريفها - أهميتها - أهدافها - مبادئها)

بالرغم من الاستعمال الحديث لهذا المصطلح إلا أن استعماله ظهر منذ زمن بعيد فالأساس النظري له هو نظرية الوكالة.

3-2-1 تعريف الحوكمة:

- هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصالح في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة وهي تعني الرقابة (السيطرة) والانضباط والالتزام. (حماد، 2005 ص 23)
- هي النظام الذي بموجبه تدار الشركات وتراقب. (لجنة كاويري-1992).





- يشير مفهوم الحوكمة إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة. (سليمان، 2009)
- هي مجموعة من النظم القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والترتيبات والتعليمات التي تصدرها جهة الإدارة لتوجه وتحكم أداء العمل في كافة المنظمات مما يؤدي إلى القيام بالعمل بصورة صحيحة وبشكل سليم. (محمد، 2013)

ولقد أكد البنك الدولي انه وبسبب ضعف أو إهمال معايير الحوكمة يخسر العالم سنويا ما يعادل 14 مليار دولار (بأسعار سنة 2001) وتختص الدول النامية بأكثر من نصفها، وأن الافتقار إلى معايير الحوكمة يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

ومن وجهة نظر الباحثان فإن وجود تطبيق سليم لمفهوم الحوكمة من خلال إرساء مبادئها وتفعيل آلياتها المختلفة سوف يكون له دور فعال في القضاء على أوجه الفساد المالي في منظمات الأعمال.

3-2-2 أهمية الحوكمة: (كبلان ، 2013)

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو استمراره بل القضاء عليه وعدم السماح بعودته مرة أخرى.
- تحقيق وضمان النزاهة والشفافية والحياد لكافة العاملين بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل في الشركة.
- رفع مستوى الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول.
- ضمان دقة ووضوح التقارير المالية وما يترتب عليها من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.

3-2-3 أهداف الحوكمة:

- تعمل معايير ومحددات الحوكمة على تحقيق العديد من الأهداف أهمها: (محمد، 2013)
- أ- تحسين درجة الشفافية والوضوح والإفصاح لنشر البيانات والمعلومات.
 - ب- تحسين قدرة الشركات على تحقيق أهدافها.
 - ج- إتباع السلوك الأخلاقي الحميد من خلال الالتزام بقواعد السلوك المهني وتحقيق الشفافية بمراعاة مصالح جميع الأطراف المرتبطة بالمنظمة.
 - د- تفصيل دور أصحاب المصلحة في عملية الرقابة والمساءلة سواء أكانوا أطرافاً رقابية عامة أم أطرافاً مباشرة أو أية أطراف أخرى.
 - هـ- وضع نظام لإدارة المخاطر يساهم في الحد من المخاطر أو تخفيض خطورتها والتي قد تتعرض لها المنظمة، والإفصاح عنها لتوصيلها للمستخدمين وأصحاب المصلحة.

3-2-4 خصائص الحوكمة: (حماد، 2005)

- الانضباط والسلوك الأخلاقي الرشيد.
- الشفافية وتقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث في المنظمة.
- الاستقلالية أي انه لا توجد تأثيرات غير لازمه عند اتخاذ القرار نتيجة ضغوط.
- المساءلة أي إمكانية تقييم أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنظمة.



- العدالة بحيث يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنظمة.
 - المسؤولية الاجتماعية أي النظر إلى المنظمة كمواطن صالح.
- 3-2-5 مبادئ حوكمة الشركات:**

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوربية OECD بالاشتراك مع الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص بوضع مجموعة من المبادئ وذلك في عام 1999. وهذه المبادئ تغطي خمسة مجالات هي: (OECD, 2005)

1. حقوق المساهمين.
 2. المعاملة المتكافئة للمساهمين.
 3. دور أصحاب المصالح.
 4. الإفصاح والشفافية.
 5. مسؤوليات مجلس الإدارة.
- ومن المعلوم أن هذه المبادئ غير ملزمة التطبيق للدول غير الأعضاء في المنظمة ولكن في ليبيا ومن خلال استعراض بعض القوانين التي تتماشى مع مبادئ الحوكمة يمكن أن نلمس أن هناك بعض التطبيقات والتي يمكن أن نقول ضمناً أن هناك حوكمة في ليبيا لعل أهمها: (القانون التجاري الليبي).

أولاً: حقوق المساهمين:

- حق حضور المساهمين لاجتماعات الجمعية العمومية والتصويت. (المادة 522 من القانون التجاري)
- حق المساهمين في التصديق على الميزانية العمومية للشركة.
- حق المساهمين في اختيار أعضاء مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات ولجنة المراقبة.
- حق المساهمين في تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات ولجنة المراقبة ومناقشة سائر المشاكل المتعلقة بهم.
- حق المساهمين في التصرف في حصصهم دون الرجوع للإدارة. (المادة 65 لسنة 70 من قانون التجارة والشركات)

ثانياً: المعاملة المتكافئة للمساهمين:

- يحصل المساهمون من نفس الفئة على نفس الحقوق.
- حق جميع المساهمين في الطعن في صحة قرارات الجمعية العمومية إذا كانت تخالف القانون أو عقد التأسيس.
- حق كل مساهم في المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناتجة من تصرفات مجلس الإدارة.

ثالثاً: دور أصحاب المصالح:

- يحق لحملة السندات تكوين جمعية خاصة بهم وان يكون لهم ممثل يحضر اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين ولكن ليس له الحق في التصويت.
- حق اطلاع حملة السندات على المستندات.
- حق الدائنين في رفع الدعاوي ضد المديرين في حالة انتهاك حقوقهم.
- حق تكوين احتياطي قانوني بما لا يقل عن خمس رأس المال.



رابعاً: الإفصاح المحاسبي والشفافية:

- ضرورة تحضير قائمتي الدخل والميزانية مع اعتمادهما من المراجع الخارجي وإطلاع المساهمين عليها قبل اجتماعهم.
- ضرورة أن يفصح المدير صاحب أية مصلحة خاصة به تتعارض مع مصلحة الشركة لبقية المديرين الآخرين ولجنة المراقبة عن ذلك.
- ضرورة امتناع المدير عن أي مداولة له فيها مصلحة خاصة.
- المدير مسؤول عن الخسائر التي تلحق بالشركة نتيجة أتمام عملية له فيها مصلحة خاصة.

خامساً: مسؤوليات مجلس الإدارة:

- لا يشترط أن يكون عضو مجلس الإدارة من بين المساهمين.
- يعين رئيس مجلس الإدارة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين وإلا فانه يختار من بين أعضاء المجلس.
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وحصتهم في الأرباح تحدد عن طريق عقد التأسيس مع وجود حد أقصى لها.
- ضرورة قيام مجلس الإدارة بالمهام المكلفين بها مثل وضع السياسات العامة، وإصدار النظم الداخلية، وتحديد أتعاب المديرين، وإعداد التقارير السنوية مع حق دعوة الجمعية العمومية للانعقاد.

3-3 آليات الحوكمة للحد والقضاء على الفساد (بوزيد وآخرون، 2012)

يعد الفساد المالي والإداري من أخطر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الخاصة والعامة بوجه التحديد، ويتمثل الفساد المالي والإداري بالمكاسب والامتيازات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع، والتي سبق وأن اشرنا إليها، ويترتب عليها تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها، مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء، وبالتالي تأكل رأس المال. وتؤدي حوكمة الشركات دوراً مهماً في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات، والتي من أبرزها مشكلة الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال مجموعة من الآليات تنقسم إلى آليات حوكمة داخلية وأخرى خارجية.

3-3-1 الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي: (سليمان، 2009)

1. دور مجلس الإدارة:

أن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة والتوجيه والمراقبة، ويلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، والميزة الرئيسية لهذه اللجان أنها لا تحل محل مجلس الإدارة وكأنها تقوم برفع تقارير مفصلة للمجلس.



2. لجنة المراجعة:

لقد حظيت لجنة المراجعة في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، وبخاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية. ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة المراجعة كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات.

لقد عرفت لجنة المراجعة من قبل الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (CTCA)، "بأنها لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتتخصص نشاطاتها في ترشيح المراجع الخارجي ومناقشة نطاق ونتائج المراجعة معه، وكذلك مراجعة نظام الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من فاعليته، وكذلك التأكد من تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الشركة".

وظائف ومهام لجنة المراجعة:

- مراجعة التقارير المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة.
- التوصية بتعيين ومكافأة وعزل المراجع الخارجي.
- مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في المراجعة والاتفاق عليها.
- تدعيم استقلالية المراجع الداخلي بأن يكون تابعاً لها مباشرة وان يرفع تقاريره لها.
- التنسيق والتعاون بينهما وبين المراجع الداخلي من ناحية والمراجع الخارجي من ناحية أخرى.

1. لجنة التعيينات والمكافآت:

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة.

مهام وواجبات لجنة التعيينات:

- أن تقوم لجنة التعيينات في الشركة مع مجلس الإدارة بوضع المهارات والخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين وتحديد مكافآتهم.
- يجب على لجنة التعيينات أن تضع آليات شفافية للتعيين، بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين.
- أن تقوم اللجنة مع بقية أعضاء مجلس الإدارة بتقويم المهارات المطلوبة للشركة باستمرار.

2. المراجعة الداخلية:

تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دوراً مهماً في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، وهي المسؤولية بالدرجة الأولى عن تقييم نظم الرقابة الداخلية بالمنشأة وهي حلقة الوصل بين المراجع الخارجي من ناحية ولجنة المراجعة من ناحية أخرى.

فقد أكدت لجنة كادبيري Cadbury Committee على أهمية مسؤولية المراجع الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، وفي هذا الاتجاه تم تأكيد على أنه يتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة بشكل مباشر وليس إلى الإدارة.

3-2 الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع.



1. الاندماجات والاستحوادات:

مما لا شك فيه أن الاندماجات و الاستحوادات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم. ويشار إلى وجود العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى أن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة (في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال)، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالباً ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.

2. المراجعة الخارجية:

يؤدي المراجع الخارجي دوراً مهماً في المساعدة على تحسين نوعية التقارير المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة المراجعة في نوعية تلك التقارير، وليس مقبوليتها فقط. يمثل المراجع الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات المملوكة للدولة، إذ يساعد المراجعون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام نظراً لما يملكه من الاستقلالية والمهارة المهنية، ويحد من انحراف الإدارة نحو تحقيق مصالحها الشخصية سواء في القطاع العام عن طريق أجهزة الرقابة الحكومية المختلفة أم في القطاع الخاص عن مكاتب المراجعة المهنية المنتشرة في كل البلاد.

3. آليات حوكمة خارجية أخرى:

هناك آليات حوكمة خارجية فضلاً عن ما تقدم ذكره، تؤثر على فاعلية الحوكمة بطرق هامة ومكاملة للآليات الأخرى على سبيل المثال تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوطاً هائلة على الحكومات والدول، من أجل محاربة الفساد المالي والإداري، ومن ناحية محلية فهناك رقابة المصرف المركزي على بقية المصارف ورقابة سوق المال على الشركات المسجلة به.

لذا فإنه بسبب تنوع آليات الحوكمة وتعدد مصادرها، فإن تنفيذها يتطلب وضع إطار شامل لها، يأخذ بنظر الاعتبار جميع أصحاب المصالح في الشركات سواء أكانت خاصة أم مملوكة للدولة.

وإنها تتفاعل فيما بينها ضمن إطار الحوكمة مثال على ذلك التفاعل فيما بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي، المراجع الداخلي، مجلس الإدارة والإدارة العليا، وأن لهذا التفاعل تأثيراً كبيراً في الحد من حالات الفساد المالي والإداري،

ولا ننسى دور المراقبين الماليين في ليبيا والمتواجدين في المؤسسات الحكومية والذين هم عين وزارة الخزانة على الوزارات والمصالح الحكومية لحماية المال العام من الضياع والهدر والاختلاس.

4. الجانب الميداني:

يتناول هذا الجانب وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحثان لإعداد أداة الدراسة (الاستبيان) وتطبيقها، والتأكد من ثبات الأداة وصدقها، وبيان إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي اعتمدت في تحليل الدراسة، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

4-1 مجتمع وعينة الدراسة:

لقد تم تحديد مجتمع الدراسة وتمثل في المحاسبين القانونيين المرخص لهم بمزاولة المهنة في مدينة بنغازي، والمزاولين للمهنة فعلياً من سجلات النقابة وبلغ عددهم (45) مراجعاً، كما اشتمل مجتمع الدراسة على فئة أخرى تمثلت في أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي باعتبارهم خبراء





في هذا المجال، ومنهم من يمارس مهنة المحاسبة والمراجعة على سبيل عدم التفريط وقد بلغ عددهم (60) عضو هيئة تدريس.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من عدد (25) محاسباً قانونياً من المزاولين للمهنة، وعدد (25) عضو هيئة تدريس، بذلك يكون إجمالي حجم العينة (50) مشارك، وقد وزعت استمارات الاستبيان على عينة الدراسة وتم استرجاع عدد (21) استمارة استبيان من المحاسبين القانونيين، (25) استمارة استبيان من أعضاء هيئة التدريس، وبذلك يكون عدد استمارات الاستبيان (46) استمارة استبيان.

4-2 أداة الدراسة:

لقد استخدم الاستبيان كأداة للدراسة، حيث تم تطوير استمارة استبيان حول (حوكمة الشركات) وتتكون استمارة الاستبيان من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن بعض السمات الشخصية عن المستجيبين (المؤهل العلمي، التخصص، وخبرة المشارك بالوظيفة).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة وتتكون صحيفة الاستبيان من (39) فقرة موزعة على أربع مجالات هي:

المجال الأول: يتعلق بمجلس الإدارة ودوره في مكافحة الفساد، ويتكون من (13) فقرة.

المجال الثاني: يتعلق بلجنة المراجعة ودورها في مكافحة الفساد المالي، ويتكون من (14) فقرة.

المجال الثالث: يتعلق بالمراجعة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد، ويتكون من (6) فقرات.

المجال الرابع: يتعلق بالمراجعة الخارجية ودورها في مكافحة الفساد، ويتكون من (6) فقرات.

4-3 ثبات أداة الدراسة وصدقها:

للتحقق من ثبات مقياس الدراسة فقد طبقت معادلة (ألفا كرونباخ) لحساب مقياس الدراسة، وقد تم تطبيق هذه المعادلة على عينة استطلاعية قوامها (20) مفردة، أعطت درجة ثبات عالية تدعو إلى الثقة في كل مجالات الدراسة، كما تم حساب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات وقد كانت جميعها درجات صدق عالية، وهذا يدل على أن استمارة الاستبانة اتسمت بالثبات والصدق وبدرجة عالية من التميز، وذلك كما هو موضح بالجدول (1).

جدول (1) يبين قيم معامل الثبات والصدق لمحاور أداة الدراسة

المجالات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
مجلس الإدارة ودوره في مكافحة الفساد	13	0.779	0.883
لجنة المراجعة ودورها في مكافحة الفساد	14	0.698	0.836
المراجعة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد	6	0.785	0.886
المراجعة الخارجية ودورها في مكافحة الفساد	6	0.766	0.875
معامل الثبات والصدق بشكل عام	39	0.854	0.924



4-4 عرض نتائج الدراسة الميدانية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزمة الإحصاء للعلوم الاجتماعية SPSS، ومن هذه الأساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي، وفي البداية قام الباحثان بإجراء اختبار الاعتدال Test of Normality أو اختبار الاعتدال باستخدام اختبار كولموجوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smimov) لكل محور من محاور الدراسة على حدة، ثم لجميع محاور الدراسة مجتمعة، وذلك لتبيان ما إذا كانت البيانات تأخذ التوزيع الطبيعي، وبعد إجراء الاختبار تبين أن البيانات موزعة طبيعياً كما هي موضحة في جدول (2)، حيث أن الدلالة الإحصائية لجميع المحاور أكبر من مستوي دلالة $\alpha = 0.05$ ، لذلك نقبل الفرضية القائلة إن البيانات لا تختلف عن التوزيع الطبيعي، وعليه فإنه يمكن اختبار الفرضيات على الصورة المعلمية أو الباروميترية (Parametric).

جدول (2) يوضح اختبار اعتدالية البيانات

المتغيرات	قيمة الاختبار	العدد	الدلالة الإحصائية
مجلس الإدارة ودوره في مكافحة الفساد	0.570	13	0.167
لجنة المراجعة ودورها في مكافحة الفساد	0.298	14	0.053
المراجعة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد	0.493	6	0.129
المراجعة الخارجية ودورها في مكافحة الفساد	0.311	6	0.059
دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد	0.584	39	0.189

4-4-1 خصائص عينة الدراسة:

يتناول هذا الجزء تحليل عينة الدراسة، وذلك كما تم عرضها في أداة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول (3) توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الأولية

المتغيرات الشخصية	الفئات	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دكتوراه	13	28.3
	ماجستير	22	47.8
	بكالوريوس	11	23.9
	المجموع	46	100.0
التخصص	محاسبة	46	100.0
	المجموع	46	100.0
عدد سنوات الخبرة	5سنوات - أقل من 10 سنوات	13	28.3
	10سنوات - أقل من 15 سنة	14	30.4
	15- أقل من 20 سنة	12	26.1
	20سنة فأكثر	7	15.2
	المجموع	46	100.0





من خلال الجدول (3) والذي يتضمن البيانات الأولية لعينة الدراسة يتبين أن نسبة حملة الإجازة العليا (الماجستير) كانت هي الأعلى وبلغت (47.8%)، بينما بلغت نسبة حملة التخصص الدقيق (الدكتوراه) (28.3%)، أما حملة المؤهل العلمي بكالوريوس فبلغت نسبتهم (23.9%) من إجمالي المشاركين بالدراسة وكون المشاركين من حملة المؤهلات العليا فهذا يعني بأن قادرين على فهم محتوى صحيفة الاستبيان والإجابة عليها، أما بالنسبة للتخصص فإن جميع المشاركين بالدراسة هم من التخصص العلمي المحاسبة كانت نسبتهم (100.0%) ويمكن تفسير ذلك في ضوء المراجعة القانونية لا يمكن ممارستها إلا بعد الحصول على تخصص المحاسبة، أما فيما يخص متغير عدد سنوات الخدمة فقد كانت أعلى نسبة للخبرة (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) وبلغت (30.4%)، ثم جاءت الخبرة ذات (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) وكانت (28.3%)، يليها الخبرة (من 15 سنوات إلى أقل من 20 سنة) وكانت نسبتها (26.1%)، ثم نسبة عدد سنوات الخبرة (20 سنة فأكثر) وبلغت (15.2%)، وتفسر هذه النتيجة في كون معظم المشاركين في الدراسة هم أعضاء هيئة التدريس ومن حملة المؤهلات العليا وقد قضاوا فترة طويلة في العمل المحاسبي بالتالي فإن لديهم الخبرة الكافية للقيام بعمليات المراجعة، كما أنهم يمتلكون المعلومات اللازمة عن آليات الحوكمة وكيفية تطبيقها.

4-2 تحليل النتائج المتعلقة بتساؤل الدراسة:

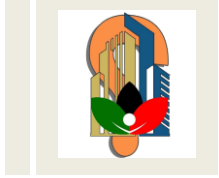
ما هو دور حوكمة الشركات في مكافحة ظاهرة الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي؟
للإجابة على هذا السؤال قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، والوزن النسبي لمجالات دور الحوكمة في مكافحة الفساد، والنتائج موضحة فيما يلي:
أ. تحليل فقرات المجال الأول (مجلس الإدارة ودوره في مكافحة الفساد):

تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (4) المتوسط الحسابي والوزن النسبي لمجال مجلس الإدارة ودوره في مكافحة الفساد

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية	4.04	0.55	80.8
2	يقوم مجلس الإدارة بصفة محددة بمساعدة المديرين ومحاسبتهم على أدائهم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية	4.07	0.49	81.4
3	ضرورة الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة ودور الرئيس التنفيذي كتابياً	3.93	0.77	78.6
4	يجب أن يكون نصف عدد الأعضاء المجلس على الأقل بدون الرئيس من غير التنفيذيين (لجنة المراجعة) وأن يكون حجم المجلس مناسباً	3.93	0.74	78.6
5	ضرورة وجود لجنة تعيينات ولجنة مكافآت من أعضاء مستقلين بالمجلس مع نشر معلومات عنها	3.80	0.80	76.0





6	لا ينبغي أن يكون شخص واحد عضو في اللجان الثلاثة (لجنة المراجعة- لجنة التعيينات- لجنة المكافآت) في وقت واحد	3.93	0.77	78.6
7	انتخاب اعضاء مجلس الإدارة بما يضمن نزاهتهم وحقوق أصحاب المصالح في المنشأة	3.91	0.66	78.2
8	ضرورة افصاح المجلس ولجانه عن اية صفقات مالية لمصلحتهم تتعارض مع مصلحة اصحاب الحقوق في المنشأة	4.02	0.85	80.4
9	يجب تقييم أداء المجلس ولجانه وأعضائه مرة كل سنة على الأقل مع الافصاح عن ذلك في التقرير المالي	3.70	1.03	74.0
10	يجب ذكر عدد اجتماعات المجلس ولجانه الرئيسية في التقرير السنوي	4.00	0.76	80.0
11	يجب تجنب السلطة المطلقة في مجلس افدارة	3.96	0.72	79.2
12	ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة	4.15	0.66	83.0
13	متابعة وإدارة صور اساءة استخدام اصول المنشأة واجراء تعاملات لأطراف ذوي صلة	4.13	0.65	82.6
	مجلس الإدارة ودوره في مكافحة الفساد	3.97	0.38	

يتضح من الجدول (4) الذي يوضح متوسطات استجابات عينة الدراسة على مجال مجلس الإدارة ودوره في مكافحة الفساد أن فقرة "ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.15) وانحراف معياري (0.66) ووزن نسبي بلغ (83.0%)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة " يجب تقييم أداء المجلس ولجانه وأعضائه مرة كل سنة على الأقل مع الافصاح عن ذلك في التقرير المالي " بمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (1.03) الوزن النسبي بلغ (74.0%). ويلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي لمجال "مجلس الإدارة ودوره في مكافحة الفساد" بلغ (3.97) وهو أعلى من الوسط الفرضي لأداة الدراسة (3) وهذا يشير إلى أن هذا المحور كان مرتفع المستوى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي.

ب. تحليل فقرات المجال الثاني (لجنة المراجعة ودورها في مكافحة الفساد):

تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (5) المتوسط الحسابي والوزن النسبي لمجال لجنة المراجعة ودورها في مكافحة الفساد

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	التأكيد على أن المراجع الخارجي مستقل مهني المسؤولية عند اختياره وعزله وتحديد اتعابه	4.04	0.41	80.8
2	النظر في خطط المراجعة الخارجية والداخلية وكيفية تنفيذها	4.04	0.55	80.8



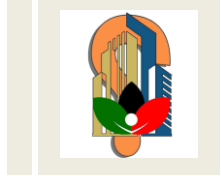


79.2	0.75	3.96	النظر في إمكانية قيام المراجع الخارجي بتقديم الخدمات الاستشارية الخرى بالإضافة لمهمته كمراجع خارجي	3
80.8	0.81	4.04	المشاركة في تعيين المراجع الداخلي ومراجعة أهدافه والإشراف على انشطته	4
82.2	0.73	4.11	ضمان وجود اتصالات جيدة بين المراجع الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة	5
80.0	0.86	4.00	دعم استقلالية المراجع الداخلي من الناحية التنظيمية بان يتبعها راساً وأن يقدم لها تقاريره	6
85.6	2.77	4.28	مناقشة مدى كفاءة الرقابة الداخلية مع المراجع الداخلي	7
75.6	0.84	3.78	زيادة سلطة ومسؤولية لجنة المراجعة وأن يكون لها دليل مكتوب	8
77.0	0.75	3.85	ضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالمنشأة مكتوب	9
75.6	0.86	3.78	ضمان أن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة	10
77.0	0.75	3.85	ضمان أن المديرين التنفيذيين والإدارة العليا وقادة فرق العمل ورؤساء الأقسام يفهمون ادوارهم	11
77.0	0.81	3.85	ضمان وجود سجلات معدة للمخاطر توفر اساساً لرقابة داخلية فعالة	12
79.2	0.63	3.96	ضمان وجود عملية رسمية لتحديد وتقدير وإدارة المخاطر على كل المستويات	13
79.2	0.59	3.96	ضمان وجود دليل مكتوب للسلوك الأخلاقي ومراجعتها مع رصد الانتهاكات له	14
	0.41	3.96	لجنة المراجعة ودورها في مكافحة الفساد	

يتضح من الجدول (5) الذي يوضح متوسطات استجابات عينة الدراسة على مجال لجنة المراجعة ودورها في مكافحة الفساد أن فقرة "مناقشة مدى كفاءة الرقابة الداخلية مع المراجع الداخلي" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.28) وانحراف معياري (2.77) وزن نسبي بلغ (85.6%)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة "زيادة سلطة ومسؤولية لجنة المراجعة وأن يكون لها دليل مكتوب" بمتوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.84) الوزن النسبي بلغ (75.6%). ويلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي لمجال "لجنة المراجعة ودورها في مكافحة الفساد" بلغ (3.96) وهو أعلى من الوسط الفرضي لأداة الدراسة (3) وهذا يشير إلى أن هذا المحور كان مرتفع المستوى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي.

ج. تحليل فقرات المجال الثالث (المراجعة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد):

تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والنتائج موضحة في الجدول التالي:



جدول (6) المتوسط الحسابي والوزن النسبي لمجال المراجعة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	تقدم المشورة لإدارة المخاطر والرقابة على العاملين في كل المنشأة	4.07	0.53	81.4
2	تقديم تأكيد مستقل وموضوعي لمجلس الإدارة عن كفاية وفاعلية الرقابة الداخلية وأنشطة إدارة المخاطر	4.02	0.64	80.4
3	ضمان وجود أوجه رقابة مناسبة تعمل كحارس ضد الغش وعدم الانتظام	3.96	0.72	79.2
4	المراجعة الداخلية يمكن الاعتماد عليها في تقييم نظام الرقابة الداخلية المر الذي يؤدي في النهاية إلى تخفيض التكلفة للمراجعة الخارجية	4.26	0.82	85.2
5	المراجعة الداخلية تصمم داخل المنشأة للتأكد من حسن سير العمل وسلامة الأصول وللتأكد من دقة البيانات	4.11	0.87	82.2
6	المراجعة الداخلية تؤكد الالتزام بالقوانين والعمل بالوفاء بحاجات أصحاب المصالح	4.15	0.81	83.0
	المراجعة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد	4.09	0.51	

يتضح من الجدول (6) الذي يوضح متوسطات استجابات عينة الدراسة على مجال المراجعة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد أن فقرة "المراجعة الداخلية يمكن الاعتماد عليها في تقييم نظام الرقابة الداخلية المر الذي يؤدي في النهاية إلى تخفيض التكلفة للمراجعة الخارجية" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.26) وانحراف معياري (0.82) ووزن نسبي بلغ (85.2%)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة "ضمان وجود أوجه رقابة مناسبة تعمل كحارس ضد الغش وعدم الانتظام" بمتوسط حسابي (3.96) وانحراف معياري (0.72) والوزن النسبي بلغ (79.2%). ويلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي لمجال المراجعة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد بلغ (4.09) وهو أعلى من الوسط الفرضي لأداة الدراسة (3) وهذا يشير إلى أن هذا المحور كان مرتفع المستوى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي.

د. تحليل فقرات المجال الرابع (المراجعة الخارجية ودورها في مكافحة الفساد):

تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (7) المتوسط الحسابي والوزن النسبي لمجال المراجعة الخارجية ودورها في مكافحة الفساد

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	يساهم المراجع الخارجي بصفته مستقل فكريا في ايجاد تقارير موثوقة	4.13	0.34	82.6





81.4	0.64	4.07	يساهم المراجع الخارجي بصفته مستقل فظاهريا في ايجاد تقارير موثوقة	2
83.4	0.76	4.17	يساهم المراجع الخارجي بصفته خبيرا في مجاله في ايجاد تقارير موثوقة	3
81.4	0.74	4.07	يساهم المراجع الخارجي باتباعه قواعد السلوك المهني في ايجاد تقارير موثوقة	4
80.8	0.72	4.04	إن تمتع المراجع الخارجي بالنزاهة والموضوعية والاستقلالية يؤدي إلى الحفاظ على أصول المنشأة ودقة معلوماتها	5
82.6	0.49	4.13	اتباع المراجع الخارجي لمعايير المراجعة المتعارف عليها يؤدي إلى جودة الافصاح والشفافية	6
	0.42	4.10	المراجعة الخارجية ودورها في مكافحة الفساد	

يُظهر الجدول (7) أن متوسطات استجابات عينة الدراسة على مجال المراجعة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد أن فقرة "يساهم المراجع الخارجي بصفته خبيرا في مجاله في ايجاد تقارير موثوقة" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.17) وانحراف معياري(0.76) ووزن نسبي بلغ (83.4%)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة " إن تمتع المراجع الخارجي بالنزاهة والموضوعية والاستقلالية يؤدي إلى الحفاظ على أصول المنشأة ودقة معلوماتها " بمتوسط حسابي(4.04) وانحراف معياري (0.72) الوزن النسبي بلغ (82.8%). ويلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي لمجال المراجعة الخارجية ودورها في مكافحة الفساد" بلغ (4.10) وهو أعلى من الوسط الفرضي لأداة الدراسة (3) وهذا يشير إلى أن هذا المحور كان مرتفع المستوى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي.

4-4-3 فرضيات الدراسة:

تنص الفرضية الرئيسية على أنه: "حوكمة الشركات ليس لها دور في مكافحة ظاهرة الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي".

وكانت نتائجه على النحو التالي:

تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي اختبار (T) لعينة واحدة، والقيمة الاحتمالية لمعرفة درجة الموافقة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (8) المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (T) والدلالة الإحصائية لدور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الحرية	قيمة (T)	قيمة الاحتمالية
1	مجلس الإدارة ودوره في مكافحة الفساد	3.96	0.38	79.2	45	16.92 3	0.000





0.000	15.92 5	45	79.2	0.41	3.96	لجنة المراجعة ودورها في مكافحة الفساد	2
0.000	14.41	45	81.8	0.51	4.09	المراجعة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد	3
0.000	17.68 8	45	82.0	0.42	4.10	المراجعة الخارجية ودورها في مكافحة الفساد	4
0.000	21.17 7	45	80.6	0.33	4.03	دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد	

من الجداول السابقة يمكن مقارنة الأبعاد الأربعة، حيث تبين أن بُعد "المراجعة الخارجية ودورها في مكافحة الفساد" قد حاز على المرتبة الأولى من حيث الدور بوزن نسبي بلغ (82.0%) بمتوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (0.42)، وفي المرتبة الثانية جاءت "المراجعة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد" بوزن نسبي بلغ (48.0%) بمتوسط حسابي بلغ (2.40)، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة من حيث الدور جاء بعدي "مجلس الإدارة ودوره في مكافحة الفساد" و " لجنة المراجعة ودورها في مكافحة الفساد" بوزن نسبي بلغ (79.2%) ومتوسط حسابي بلغ (3.96) وانحراف معياري بلغ (0.38) و (0.41) على التوالي، وبشكل عام فإن الوزن النسبي للدرجة الكلية لدور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد قد بلغ (80.6%) بمتوسط الحسابي (4.03) وانحراف معياري (0.33)، وهذا يدل على أن مستوى الدور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد يقع ضمن مستوي عالي وقيمة دلالتة أصغر من مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

حيث تم اختبار الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى (H0₁): والتي تنص على أنه: "مجلس الإدارة ليس له دور في مكافحة الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي".
يتبين من الجدول (7) أن المتوسط الحسابي لمحور مجلس الإدارة ودوره في مكافحة الفساد قد بلغ (3.96) بانحراف معياري قدره (0.38)، والوزن النسبي لهذا البعد كان (79.2%)، أما قيمة (T) فقد بلغت (16.92) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ (أصغر من مستوى الدلالة $\alpha=0.05$)، عليه ترفض الفرضية الصفرية الأولى وتحمل محلها الفرضية البديلة الأولى ما يعني أن هناك دور لمجلس الإدارة في مكافحة الفساد وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي.

الفرضية الفرعية الثانية (H0₂): والتي تنص على أنه: "لجنة المراجعة ليس لها دور في مكافحة الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي".
يتبين من الجدول (7) أن المتوسط الحسابي لمحور لجنة المراجعة ودورها في مكافحة الفساد قد بلغ (3.96) بانحراف معياري قدره (0.41)، والوزن النسبي لهذا البعد كان (79.2%)، أما قيمة (T) فقد بلغت (15.92)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ (أصغر من مستوى الدلالة $\alpha=0.05$)، عليه ترفض الفرضية الصفرية الثانية وتحمل محلها الفرضية البديلة الثانية ما يعني أن هناك دور لجنة المراجعة في مكافحة





الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي.

الفرضية الفرعية الثالثة (H0₃): والتي تنص على أنه: "المراجعة الداخلية ليس لها دور في مكافحة الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي".
يتبين من الجدول (7) أن المتوسط الحسابي لمحور المراجعة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد قد بلغ (4.09) بانحراف معياري قدره (0.51)، والوزن النسبي لهذا البعد كان (81.8%)، أما قيمة (T) فقد بلغت (14.41)، وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ (أصغر من مستوى الدلالة $\alpha=0.05$)، عليه ترفض الفرضية الصفرية الثالثة وتحمل محلها الفرضية البديلة الثالثة ما يعني أن هناك دور للمراجعة الداخلية في مكافحة الفساد وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي.

الفرضية الفرعية الرابعة (H0₄): والتي تنص على أنه: "المراجعة الخارجية ليس لها دور في مكافحة الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي".
يتبين من الجدول (7) أن المتوسط الحسابي لمحور المراجعة الخارجية ودورها في مكافحة الفساد قد بلغ (4.10) بانحراف معياري قدره (0.42)، والوزن النسبي لهذا البعد كان (82.0%)، أما قيمة (t) فقد بلغت (17.68)، وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ (أصغر من مستوى الدلالة $\alpha=0.05$)، عليه ترفض الفرضية الصفرية الرابعة وتحمل محلها الفرضية البديلة الرابعة ما يعني أن هناك دور للمراجعة الخارجية في مكافحة الفساد وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي والمراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي.

4-4-4 نتائج الدراسة:

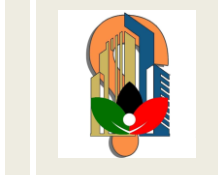
من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة والتي تم تجميعها باستخدام أداة الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى مجال مجلس الإدارة ودوره في مكافحة الفساد كان مرتفعاً.
 - أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى مجال لجنة المراجعة ودورها في مكافحة الفساد كان مرتفعاً.
 - أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى مجال المراجعة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد كان مرتفعاً.
 - أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى مجال المراجعة الخارجية ودورها في مكافحة الفساد كان مرتفعاً.
- بينت النتائج أن هناك دور لحوكمة الشركات وآلياتها (مجلس الإدارة- لجنة المراجعة- المراجعة الداخلية- المراجعة الخارجية) في مكافحة الفساد.

4-4-5 توصيات الدراسة:

- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها من تحليل بيانات الدراسة قام الباحثان بتقديم التوصيات التالية:
- تفعيل الأجهزة الرقابية في الدولة ومنحها السلطات الكافية لمحاربة الفساد المالي والإداري.
 - وضع نظم للرواتب والمكافآت بحيث يكون مناسباً للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.
 - تفعيل حوكمة الشركات في كافة القطاعات المالية والإدارية، وتدريب المحاسبين والمراجعين الماليين على تطبيق آلياتها وبما يضمن توافر النزاهة والشفافية في هذه القطاعات.
 - إجراء المزيد من الدراسات عن الحوكمة ودورها في مكافحة الفساد في بيئات ومجتمعات أخرى.





المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- حماد، طارق عبد العال، (2005)، *حوكمة الشركات (مفاهيم، مبادئ، تجارب)*، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- سليمان، محمد مصطفى، (2009)، *دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري*، (ط3). الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
- أبوزيد، لمياء محمد ابراهيم، (2009)، *دور الحوكمة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي من خلال تقييم كفاءة النظم المحاسبية بالتطبيق على بعض منظمات الأعمال*، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة ببورسعيد، العدد الثاني، ص457.
- بوزيد، حميد، عبدالرحمن، مغاري، مسعود، كسرى، (2012)، *الفساد الإداري والمالي وآليات مكافحته في الجزائر*، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة، العدد الثاني، ص147.
- كبلان، معتز عبد الحميد، (2013)، *أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي - دراسة ميدانية*، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الثاني، ص1544، ص1553.
- محمد، ازدهار جاسم، (2013)، *الفساد المالي ودور معايير المراجعة العامة للرقابة المالية في العراق للحد منه - دراسة ميدانية*، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الثالث، ص474، ص489.
- تقرير مؤسسة العلوم الاجتماعية، القاهرة، 2001م.
- مجموعة البنك الدولي، مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، التقرير السنوي للنزاهة السنة المالية 2008.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Elliott K.A Corruption and the Global Economy wash D.C Institute for International Economics 2008.
- 2- OECD,"OECD" principles of corporate governance, "Organization for Economic cooperation and Development", 2005.
- 3- Daniela Petrascu, Alexandratieanu, (2014), "The Role of Internal Audit in Fraud Prevention and Detection", International Economic Conference, lecs,16-17.



Abstract of study

The prevalence of corruption, although it differs from one place to another in its forms, forms, extent of its spread and its impact on various aspects of life, is one of the most important causes of the internal and external weakness of States. As a result, interest in the concept of governance has increased and has become one of the main pillars that must be based on the political, social and economic aspects.

This study aimed to identify the role of corporate governance and its mechanisms (the Board of Directors – a committee to review – internal audit – external audit) in the elimination of corruption from the perspective of faculty members of the Accounting Department at the University of Benghazi and external auditors in Benghazi.

The researchers used the questionnaire as a method of collecting the necessary data for the practical part. The number of participants (50) of the reviewers and faculty members of the Accounting Department at the Faculty of Economics, University of Benghazi, who practice the profession of accounting and auditing, has been retrieved (46) questionnaire valid questionnaire for statistical analysis. The Alpha Cronbach coefficient was extracted to test the stability of the scale, where the coefficient of stability (0.854), where descriptive statistics were used to identify the responses of participants, and inferential statistics to answer the questions and hypotheses of the study using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) which is the abbreviation Statistical Package for Social Sciences.

The study results reveal that the levels of governance mechanisms (the Board of Board select and the Committee audit – of Interior external audit review) have all been high-level from the point of view of faculty members, Department of Accounting at the University of Benghazi and external auditors in Benghazi, the study pointed out that there is a role for corporate governance and mechanisms in the fight against Corruption.

Key words: *Anti-corruption – governance mechanisms – Anti-corruption against financial and administrative.*

